مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الانباء

التاريخ : ١٩٩٧/٦/٩

من ميت أبو الكوم إلى قصر عابدين

الرئيس البطل

رئيس مجلس الشعب المصري الأسبق د. صوفي أبو طالب لـ «الأنباء»:

الأحزاب هامشية ليس لها ردود أفعال وسط الشارع السادات تعرض للهجوم بسبب سيطرة اليسار على وسائل الإعلام

الرئيس كان يؤمن بأهمية الإسلام للعرب حتى لا نظل تائهين بين الفكرين الشيوعي والاشتراكي

يواصل د. صوفي ابو طالب شهادته عن عصر السادات وهنا التفاصيل.

فيما يخص الممارسة الديمقراطية في مصر هل لك ان تقيمها لنا؟

في واقع الامر فان الممارسة الديمقراطية حتى الآن لم تصل الى النتيجة المرجودة، فقد وصل عدد الاحزاب الى ١٣ أو ١٤ حزبا ولكنها كلها احزاب هامشية ليس لها ردود فعل جيدة في الشارع، وربما يكون ذلك بسبب ان الناس تعودت على مدى فترة طويلة منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٧٧ نظام حزب واحد وحكم واحد مما يجعل من الصعوبة بمكان التغيير او على الاقل تحتاج العملية الى جيل، حتى يتعود الناس ان هناك احزابا متعددة، وكذلك فان قانون الاحزاب لابد ان يتغير ليمكن المواطنين من ان يعدوا برامج لاحزاب تختلف فيما بينها، لان القانون الحالي يلزم الاحزاب جميعا في انها تتبارى فيما بينها في اسعاد وصالح الجماهير وألا تخالف مجموعة مبادئ اساسية ولا يجوز المساس بها مثل: النظام الجمهوري والسلام الاجتماعي، ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع - وبالتالي اصبح المجال امام انشاء الاحزاب ضيقا، فالمبادئ العامة واحدة، ومن ثم ضاق ايضا مجال التطبيق الذي يعد المجال الوحيد للاختلاف بين حزب وآخر، بينما في بلد مثل فرنسا رغم انها دولة جمهورية نجد بها حزبا ملكيا

وفي انجلترا الملكية نجد حزبا جمهوريا، وفي اميركا الرأسمالية نجد حزبا شيوعيا، واوروبا الغربية جميعها يوجد فيها احزاب شيوعية، ولكننا نتيجة للضوابط التي وضعت وهي قيود على الاحزاب في ممارسة نشاطها قيدت الاحزاب، وبالتالي فان الفارق بينها وبين بعضها لا يكون في المبادئ العامة، وانما يكون في التطبيق وهو ماجعل اثر هذه الاحزاب في الشارع محدودا.

حزب جديد

هل اراد السادات وجود حزب لا يترعرع في أحضان السلطة؟

ومن بين ما اذكره في خصوص دولة المؤسسات، عندما اراد الرئيس السادات الله يرحمه انشاء حزب جديد، وحدث نقاش طويل حول هذا الموضوع، وطلب مني مناقشة هذا الموضوع معه، وكانت حجته الآتي: ان حزب مصر الذي كان موجودا في ذلك الحين نشأ في ظروف معينة وفي احضان الدولة، والوضع الجديد بعد معاهدة السلام يقضي نشر الديمقراطية والوعي الديمقراطي وفتح الباب امام الكفاءات الفردية وحريات الافراد، مما يقضي انه لابد من وجود حزب جديد ينشأ في غير احضان السلطة، وكان ذلك محل نقاش وجدل كبير بينه من ناحية - وقد كنت معه في هذا الرأي - ومجموعة اخرى كانت تنادي بضرورة قبول اعضاء حزب مصر اعضاء في الحزب الجديد.

وقد كان السادات يقاوم هذا التيار على اساس ان هذا الحزب نشأ بعيدا عن السلطة فيكون بالارادة البحتة، دون ان يكون العدد مهما، ويبدأ باي عدد موجود ويكبر بالتدريج.

وكان الفريق الثاني يرى ان ابناء حزب مصر مصممون على ان يتواجدوا في الحزب الذي يوجد فيه الرئيس السادات ايا كان هذا الحزب، وظل السادات يقاوم هذا الاتجاه حتى آخر يوم عندما عقدنا اجتماع تاسيس الحزب الوطني وقال في النهاية عبارته المشهورة «اعملوا اللي انتوا عايزينه.. غلبتوني» عندما جاء حزب مصر وطالب بالاندماج في الحزب الجديد، وبورقة مكتوبة وكان السادات يهدف ان يفصل قدر المستطاع بين السلطة وبين الحزب او الاحزاب التي توجد في المجتمع حتى يعطي الفرصة لتداول الحكم بين الاحزاب المختلفة.

ولكن عندما يكون هناك حزب رئيسه هو رئيس الدولة يكون من الصعوبة بمكان - كما ذكرت - ان يترك الناس هذا الحزب ويذهبوا الى حزب آخر، لاسيما انه ليس هناك برامج مختلفة، ومن ثم فسيظل الحزب الحاكم منفردا بالسلطة، ويكون مثل الاتحاد الاشتراكي قديما.

نصيب عادل

ولكن فيما يتعلق بتوزيع ثروات البلاد على الافراد بالعدل ما الخطوات التي اتخذت؟

فيما يتعلق بحصول الفرد على نصيب معقول من ثروة البلاد بناء على عمل المواطن وكسبه المشروع، فقد اقتضى ذلك في عام ١٩٨٥ تعديل الدستور حيث كانت المادة الاولى من الدستور تقول: نظام الحكم في مصر اشتراكي، وديمقراطي على غرار النظم الشيوعية، والاشتراكية التي كانت موجودة في اوروبا الاشتراكية، وفي التعديل عام ١٩٨٠ تم رفع حرف العطف «الواو» واصبح : «نظام اشتراكي ديمقراطي» وهو مصطلح سياسي اجتماعي اقتصادي له مدلول معين يختلف عن مدلول النظام الاشتراكي في البلاد الاشتراكية، وعن مدلول النظام الليبرالي في البلاد الليبرالية بمعنى انه يعتبر ان نظام الحكم عملة لها وجهان: وجه ديمقراطي سياسي ووجه آخر ديمقراطي اجتماعي ولا فاصل بينهما، بمعنى الديمقراطية السياسية وتعدد الاحزاب وحرية الرأي والاجتماع، الخ تدعم ويصبح في هذا مثل البلاد الليبرالية وعكس النظام الشمولي.

الاقتصاد الحر

ومن الناحية الاقتصادية هل اتخذت الدولة وقتها ما يفيد التحول من النظام الشمولي الى النظام الليبرالي؟

كان للسادات وجهة نظر مع الانتقال من النظام الشمولي وسيطرة الدولة على الاقتصاد الى نظام ليبرالي، يكون فيه للدولة دور في الاقتصاد.

وكان من المفروض ان هذا الوضع المختلط الجديد يستقطب القيادات ذات الكفاءة في القطاع العام الى القطاع الخاص نتيجة للمرتبات العالية وحرية الادارة لدى هؤلاء ويذبل القطاع العام الموجود بالتدريج دون حدوث اي هزة في المجتمع، وكان مقدرا ان تستغرق هذه الفترة جيلا، الا ان التطبيق العملي ادى الى نتيجة غير

ذلك بدءا من الثمانينيات، حيث بدأ القطاع يشارك في المشروعات المشتركة، وعلى سبيل المثال شركات ايديال وهي قطاع عام تدخل في مشروع مشترك، فتدخل وهي ايديال لتأتي بشركة اجنبية معها ويقيما ايديال الجديدة، وكذا شندلر وهي شركة قطاع عام، تذهب لتأتي بشركة اجنبية وتقيم مشروعا مشتركا، ولكن الادارة مختلفة. كذلك البنوك تشترك في كل المشروعات الجديدة التي تظهر، وشركات التامين تشترك في كل المشروعات الجديدة التي تظهر، وكانك تاخذ من «الجيب الايمن» الى «الجيب الايسر» واسميتها قطاعا خاصا، وهذه ليست بقطاع خاص فالبنوك حكومة وشركات التامين حكومة، وكونها مساهمة في الشركات الجديدة فان ذلك لن يكون قطاعا خاصا، خصوصا ان القطاع الخاص لا ينجح الا اذا وجد رجلا يملك العقلية الرأسمالية في ادارة المشروع، سواء بامواله او بمساهمات آخرين، وللاسف فان هذه الطبقة اختفت بعد التاميمات ولم تعد موجودة.

والواقع ان الرئيس السادات عندما بدأ سياسة الانفتاح الاقتصادي وجعل المشروعات المشتركة هي اهم منجزاته لم يكن موجودا في مصر رجل الاعمال بالمعنى المفهوم، والذي كان موجودا قبل التاميمات ولذلك تسبب هذا الوضع في دخول السوق مجموعة من المغامرين سواء من الخارج او من الداخل، من الداخل امثال توفيق عبد الحي وغيره وغيره، ذلك الرجل «الهبيش» الذي ليس له خبرة في هذا الكلام، وكل ما يريده هو ان يدخل و«يهبش» يكسب ويجري، ولا يبني مشروعات لكي تستمر.

طبقة رجال الأعمال

فلما بدأ السادات الانفتاح الاقتصادي ولم يكن موجودا هناك الرأسمالي بالمعنى المفهوم، فقام على اكتاف اشخاص ليست لهم دراية كاملة بالرأسمالية ولا بعمل النظام الرأسمالي، ولا بآلية السوق، وكانوا مجرد مجموعة مغامرين «تهبش وتجري» وكان من المفترض ان تعتدل هذه الامور مع الزمن وفعلا، فقد اعتدلت مع الزمن، وعندنا اليوم مجموعة من رجال الاعمال الذين يديرون مشروعات كبيرة، ودعنا نحسب: على اي مدى تكونت هذه المجموعة، منذ اواخر السبعينيات وحتى الان، وهو ما يستغرق جيلا تقريبا حتى ظهر عندنا

مجموعة من رجال الاعمال الذين كنا فخورين بهم عندما كانوا يتحدثون في المؤتمر الاقتصادي الاخير.

المدن الجديدة

والحق يقال كان الفضل للسادات في وضع خطة انشاء المدن الجديدة والتي نطبقها اليوم حيث بدأت بمدن العاشر من رمضان،والسادات، ومدن اخرى استكملت خطتها لفتح آفاق جديدة في التنمية الاقتصادية حتى يرتفع مستوى دخل الافراد.

ونظرا لان البنية الاساسية «المجاري والمياه والطرق والتليفونات.. الخ» مر عليها وقت طويل دون صيانة واصلاح وتطوير فقد اهترأت وانهارت، ولم يكن موجها لها اي موارد في المرحلة السابقة على عهد السادات حيث كانت كل الموارد موجهة الى السياسة، وكان الاقتصاد شبه متوقف، ولذا كنا نرى «طفح المجاري، والمياه المقطوعة والتليفونات التي لا تنطق الخ». ولذلك تم توجيه الاستثمارات في الخطة الاقتصادية لاقامة هذه المشروعات.

مصر والعرب

عن العلاقة بين مصر والعرب كيف كان يراها السادات؟

فيما يتعلق بالعالم العربي، فقد كان للرئيس السادات رحمه الله وجهة نظر معينة هي ان مصر دون العرب تستطيع ان تعيش، ولكنها تعيش ضعيفة، والعالم العربي من غير مصر لا يستطيع ان يعيش، مجرد ان يعيش من غير مصر، غير ممكن، وبالتالي فالاثنان يكملان بعضهما، فنحن في حاجة اليهم، وهم في حاجة الينا، وما جرى من قطيعة بسبب معاهدة السلام مع اسرائيل، سبب عارض سيزول مع الزمن، وسياتي يوم حدده هو رحمه الله بعشر سنوات، وفعلا حدثت بعد عشر سنوات سيعود الوئام حينما يدرك العرب ان ما حدث من اقامة السلام مع اسرائيل كان تصرفا صحيحا، وها نحن اليوم نسعى جميعا كعرب اليه.

وفي هذا المجال ايضا، لام العرب السادات بسبب عقده الصلح مع اسرائيل، ووصفوه بأنه صلح منفرد، وفي واقع الامر فان الصلح لم يكن منفردا، والصلح كما نعرف فيه امران: امر يخص المعاهدة المصرية الاسرائيلية، وهذا ما عقدناه بمفردنا، والامر الثاني عبارة عن اطار عام للتسوية السلمية في المنطقة كما

وردت في كامب ديفيد، وما ينطبق علينا ينطبق على بقية الدول العربية التي تاثرت بحرب ١٩٦٧، وبالتالي فهو اطار عام، هونفسه الذي يطبق اليوم سواء في الجانب الاردني الذي حدث، او في الجانب الفلسطيني وفق اتفاقية اوسلو وهو تطبيق لاتفاقية كامب ديفيد التي لو كان العرب قد استمعوا اليها ووافقوا عليها في حينه، ما كان قد حدث اليوم لنا صراخ بسبب المستوطنات واقامتها وخروج الارض من حيازة العرب!.

حملات اليسارين

وخلال مسيرة السادات في الحكم كانت ابرز الانتقادات توجه اليه من اليسار ترى لماذا ذلك؟

اليسار المصري كان دائما قادرا على ان يغير جلده، كما يريد، فمرة يكون شيوعيا، واخرى يكون اشتراكيا، وتارة يكون تنوير، وهم ذات الاشخاص لكنهم قادرون على ان يغيروا جلدهم ١٨٠ درجة باستمرار.

فهم اليوم يتصدرون الاعلام في ظل التحرير، والتحرر الاقتصادي، وهم الذين كانوا يتصدرون الاعلام في ظل الانغلاق الاقتصادي، وهم الذين يتصدرون الاعلام في ظل التحرير السياسي والديمقراطية، وهم الذين كانوا يتصدرون الاعلام في ظل النظام الشمولي، انهم قادرون دائما وابدا على ان يغيروا جلودهم، وهؤلاء عز عليهم امران: الامر الاول: الجفوة التي حدثت بين مصر والاتحاد السوفيتي عندما حدث طرد الخبراء السوفييت والغيت المعاهدة التي كانت موجودة بين مصر والاتحاد السوفييتي.

والسبب الثاني: هو انه ابعد كثيرين منهم عن مجال الاعلام الاذاعة والتلفزيون، والصحافة، ولهذين السببين فيما اعتقد كانت الحملة الضارية ضد الرئيس السادات في حياته وبعد مماته.

التوجه الإسلامي

ماذا كانت وجهة نظر السادات لوجه مصر الاسلامي؟

نص الرئيس السادات في دستور ١٩٧١ ولاول مرة على ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي من مصادر التشريع وفي تعديل عام ١٩٨٠ تقرر اضافة حرفي «الالف واللام» لتصبح المصدر الرئيسي للتشريع وقد كان ذلك رغبة في البعد بمصر عن الطابع العلماني،

الذي ساد في تركيا، وابتعد بها عن الوجه الاسلامي واتجه ناحية التحرر الكامل.

وكانت وجهة نظر الرئيس السادات - رحمه الله - حسب ما كنت افهمها ان الدين في المجتمع المصري يشكل عنصرا جوهريا وان اي حاكم يحاول تخطي هذا الموضوع او تجاهله او محاربته فسيكون مصيره الفشل وبالتالي فقد كان السادات يؤمن ايمانا كاملا بانه ما لم يعد المجتمع العربي الى احكام الشريعة الاسلامية التي تناسب ظروف العصر، فسيظل تائها بين الفكر الاشتراكي والفكر الشيوعي والفكر الرأسمالي وغيرها.

رأى السادات ان الاسلام بداخل الشعب المصري باستمرار، ومن ثم فيجب عليه ان يتماشى مع مفهوم الشعب المصري في هذا حفاظا على هويته وذاتيته في مواجهة التيارات الفكرية المتعددة، ومن اجل هذا — وشهادة للتاريخ — عندما تم تعديل النص الدستوري عام ١٩٨٠ وقبلها بقليل في ظل النص القديم شكلنا في مجلس الشعب مجموعة لجان من المتخصصين في الشريعة والقانون سواء من الازهر الشريف أو من رجال القضاء أو من الجامعات لاعادة النظر في كل القوانين السابقة على عام ١٩٧١ لكي تصبح متماشية مع دستور ١٩٧١ وتعديله.

كان الرئيس السادات يستعجلني دائما ابدا في انهاء هذا العمل وألا ننتظر حتى تكتمل كل القوانين وانما اصدار القانون الذي يكتمل في تقنينه بالرجوع الى الشريعة الاسلامية وللاسف الشديد فقد كان هذا العمل ضخما يستغرق عدة سنوات بدأناه عام ١٩٧٨ وانتهينا منه في عام ١٩٨٢ بعد وفاة الرئيس السادات، وكان هناك نقاش مع الرئيس مبارك بعد توليه السلطة حول هذا الموضوع واتفقنا فعلا على مرحلة انتقالية لمدة ثلاث سنوات يجري خلالها توعية الناس بالقوانين والتشريعات الجديدة ويجري ايضا تعديل لمناهج كلية الحقوق ويجري تدريب القضاة على النصوص الجديدة، وحددنا الاسماء والموضوعات وكل شيء الا ان الاحداث السياسية كانت اكبر منا وكان رد الفعل الذي حدث ضد الشريعة الاسلامية من مجلس الكنائس العالمي في الخرطوم ضد الرئيس النميري وتجربته في تطبيق الشريعة الاسلامية خاصة ان النميري انساق فيها وراء آراء البعض فكان يأخذ بالآراء الشاذة في الفكر الاسلامي مما اهاج ضده الرأي العام وكذلك كان انتشار

مبدأ تصدير الثورة من جانب ايران عاملا سلبيا مؤثرا في اجراء تطبيق احكام الشريعة الاسلامية وهوية الشعب العربي والشعب المسلم والتي اختلطت باهداف سياسية اخرى وادى ذلك كله ـ بالاضافة لمجموعة احداث داخلية ـ الى ارجاء موضوع تطبيق الشريعة الاسلامية.

من الامور التي يتميز بها حكم الرئيس السادات ليس فقط بعد نظره في المسائل القومية المهمة الكبيرة وانما ايضا في نظرته الى ان العلاقة مع السودان يجب أن يكون لها وضع خاص وكان يقول عنهم انهم اخوالي ووجهة نظره وهي حقيقة يثبتها التاريخ يوما بعد يوم ان مصر والسودان يتكاملان، ومصر قوية بالسودان، والسودان قوي بمصر، وكلاهما يكمل الآخر، وكان الرئيس النميري موجودا في ذلك الوقت بالقاهرة، وحدث ان عقد البرلمان المصري اجتماعاته في السودان، والبرلمان السوداني اجتمع في مصر. وبدا ميثاق التكامل بعد وفاة الرئيس السادات، وفي عهد الرئيس مبارك وهذه القضية تؤكد شيئا معينا موجودا في اذهان كثير من المثقفين في الشعب المصري والسوداني، وكانت موجودة بصورة عميقة جدا عند الرئيس السادات، وهي ان علاقة مصر بالسودان ليست شبيهة بعلاقة مصر بالبلاد العربية، فهي اقوى من علاقة مصر بالبلاد العربية، صحيح ان هناك علاقات لمصر بالبلاد العربية نظرا لروابط القرابة والدم واللغة والدين الا ان السودان يتميز بعلاقتين متفردتين، الاولى وهي علاقة وروابط الدم، فلا تكاد توجد اسرة في السودان الا وهي مرتبطة باسرة في مصر بالدم سواء من ناحية الاب أو من ناحية الأم أو من ناحية الزوجة. ثانيا: النيل الذي يربط مصيرنا بمصير السودان، بالاضافة الى ان التركيبة الاجتماعية في السودان عبارة عن عرب وزنوج، والدول متجاورة والحدود مفتوحة مما يجعل السودان باستمرار في حاجة الى مصر لكي ينعم بالاستقرار ويجعل مصر في حاجة الى السودان باستمرار.

كان سلوك الرئيس أنور السادات في المناقشات له ميزة اعتقد انها يندر ان توجد في كثير من الزعماء فقد كانت المجموعة الاستشارية التي تجتمع معه مكونة من رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى وبعض الوزراء في الوزارات السياسية وكان يتناقش معنا في الامور السياسية المهمة وكنا نلحظ انه في الموضوعات العادية يمكن ان تعرف رأيه

قبل أن ندخل الاجتماع، أما في الموضوعات المهمة المصيرية فلم تكن تستطيع أن تعرف رأيه على الاطلاق، لا من خلال تعبيرات وجهه ولا الفاظه يمكن أن تتيح لنا ان نستقرئ ما يدور في ذهنه وقد كان ذلك يعطي للموجودين القدرة على التعبير عما يدور في خاطرهم بكل حرية وانطلاق دون التقيد باعتبارات اخرى.

وبعد ان ينتهي الاجتماع قد يحتاج الامر الى اجتماع ثان وثالث أو رابع طالما كان الموضوع مهما وبعد ان ينتهي الاجتماع وبعد ان يكون قد اخذ وقته في المناقشة وينتهي الامر الى رأي معين فيقول: لقد كنت مع هذا الرأي ـ أو يقول كنت من رأي آخر فغيرت رأيي من مناقشاتكم أو يقول: لم تستو المسألة بعد، ونحدد جلسة فيما بعد، اما اذا انتهينا الى قرار فيقول اننا الآن اتفقنا، فلا اريد ان يخرج احد منكم ويقول انه غير مستريح لهذا القرار ليقل لي من الآن.

جمهورية إسلامية

ذكر البعض ان الرئيس السادات كان قد قرر الاعلان عن تطبيق الشريعة الاسلامية واعلان جمهورية مصر الاسلامية عقب تحرير سيناء في ابريل ٨٢ ثم اعتزال الحكم والتفرغ للعبادة في قريته ميت أبو الكوم؟

هذه النقطة الاخيرة لم اسمع بها على الاطلاق منه ولكن الذي بسمعته منه اكثر من مرة هو انه في مصر والعالم العربي والاسلامي من غير الوجه الاسلامي لن يكون لنا وجود في العالم المعاصر، وسنفقد ذاتيتنا، اذن فقد كان الرئيس السادات جادا وراغبا بجدية في اظهار الوجه الاسلامي لمصر، وكانت كل تصرفاته تنبئ بهذا وهذا احد اسباب الحملة التي حملها عليه فيما بعد اليسار المصري والشيوعيون فقد كانوا يحملون عليه كذلك التيار الاسلامي لم يفهم موقف الرئيس السادات الحقيقي نتيجة ان الاعلام كان يستولي عليه الاتجاه اليساري

وفي واقع الامر فإن مقولة ان الرئيس السادات شجع التيار الاسلامي لكي يضرب به التيار الناصري والتيار الشيوعي مقولة تفتقد الى ابسط قواعد الفهم لأن هذا التيار الاسلامي موجود من قبل مجيء الرئيس السادات الى الحكم ثم ان صح هذا الكلام فيما يتعلق بالتيار الاسلامي داخل مصر فما الذي جعل هذا التيار قويا خارج مصر، حيث انه موجود في كل المنطقة الاسلامية.

ظهور الجماعات الإسلامية

والذي أعلمه علم اليقين ان كل الذي فعله الرئيس السادات هو رفع الحواجز والقيود التي كانت مفروضة على التيار الاسلامي في مواجهة التيارات الأخرى، وبالتالي فبمجرد ان رفعت الحواجز والقيود استطاع التيار الاسلامي ان يكتسح التيارات الاخرى في مواجهته، وهؤلاء الذين يتعللون بأن الرئيس السادات أخرج المارد من القمقم، ولا نستطيع أن نعيده، فاقول: ان هذا الكلام يفتقد الى الحس السياسي الصحيح، لأن هذا المارد موجود منذ زمان بعيد وقبل الرئيس السادات وما زال موجودا بعد وفاة الرئيس السادات، بل على العكس بعد ان كان هذا التيار يتكلم بتعقل وهدوء تحول في بعض اشكاله الى الغلو في الدين والتي تسمى بالتيارات المتطرفة لأنها تتخذ من القوة والقتل وسيلة لتغيير نظام الحكم، وقد دفع الى هذا عدم استجابة نظام الحكم لاظهار الوجه الاسلامي للمجتمع المصري ولغيره من المجتمعات العربية واني متأكد من انه لو ظهر هذا الوجه الاسلامي على حقيقته فكل هذه الامور الشاذة التي ظهرت لدى هذه الجماعات ستختفي وبلغة العصر سوف يكون ذلك بمثابة من يسحب البساط من تحت اقدام هذه الجماعات المتطرفة.

جذور التيار الإسلامي

وحول خطأ مقولة ان السادات هو الذي شجع الجماعات الاسلامية على الظهور يستطرد د.صوفي قائلا: عندما نعود الى الاحداث ايام الرئيس جمال عبدالناصر كان هناك وزراء ينتمون الى التيار الاسلامي يشاركون في الوزارة مثل أحمد حسن الباقوري وغيره اذن كان هناك تيار اسلامي شريك في الحكم واحداث المنشية في ١٩٥٤ تدل على ان التيار موجود اصلا، وسبب وجوده من وجهة نظري هو انه بعد الغاء الخلافة الاسلامية في تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك ١٩٢٤ اصبح هناك فراغ سياسي لهذا المنصب، وتوهم حاكم كل دولة اسلامية انه قادر على ملء هذا الفراغ، وان يصبح هو خليفة المسلمين، كان منهم الملك فاروق. وقبله الملك فؤاد، وقد كان كلاهما يرغب في أن يكون خليفة للمسلمين بعد الغاء نظام الخلافة في تركيا.

وهؤلاء هم الذين شجعوا على اظهار الفكر الاسلامي في المجتمع، ومن هنا تولدت فكرة الاخوان المسلمين التي اقامها حسن البنا والافكار التي ظهرت في العالم الاسلامي كله كانت تستهدف احياء نظام الخلافة الاسلامية على ان يتولاه حاكم دولة من الدول الاسلامية، من بينها كانت مصر، فالتيار اذن هو موجود أصلا فكريا والذي تغير هو صورة النشاط من مجرد الدعوة الى افكار اسلامية كما كان أيام حسن البنا في البداية الى نشاط سياسي مسلح في بعض الحالات في أواخرها.

د.صوفي أبو طالب

يؤدي فريضة العمرة

مشهد من جنازة الرئيس المصري الراحل